

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة رقابية على الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة 11 جانفي 2019 برئاسة السيد عبد الفتاح مورو، النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب، وذلك لتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والسيد وزير النقل.

## افتتاح الجلسة

### وتوجيه أسئلة شفاهية

#### إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

#### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

نفتتح على بركة الله تعالى وبتوفيق منه جلستنا العامة هذه ليوم الجمعة الحادي عشر من شهر جانفي 2019.

جلستنا هذه هي جلسة يمارس فيها المجلس دوره الرقابي وهي جلسة أسئلة موجهة إلى السادة الوزراء وأرحب بالمناسبة بمعالني السيد الهادي الماكني وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية، كما أرحب بالوفد المصاحب له، أهلا وسهلا مرحبا بكم.

السادة النواب المسجلون في قائمة التدخل لهذا اليوم هم على التوالي السادة والسيدات: عماد الدائمي أولا، عماد الدائمي ثانيا، عماد الدائمي ثالثا، عماد الدائمي رابعا، وليليا يونس الكسيبي والهادي صولة وجميلة ديش كسيكسي وزينب البراهي وسالم لبيض وياسين العياري، عماد الدائمي ثم عماد الدائمي ثم البشير الخليفي.

أنادي أولا على الأستاذ عماد الدائمي ليتناول سؤاله الأول وإن شاء دمج الأسئلة فالأمر له على أن يخصص لكل سؤال وجواب حيزا زمنيا قدره ثلاثون دقيقة نقترح أن يوزع 15 دقيقة للنائب المحترم سؤالا وتعقيبا و15 دقيقة لمعالني السيد الوزير، تفضل أستاذ عماد الدائمي وقل لنا كيف ستفعل؟

#### السيد عماد الدائمي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية لكم وللسيد الوزير المحترم ولل سيدات والسادة إطرارات الوزارة،

سيدي الرئيس، رغم اقتناعي بعدم قانونية التحديد الذي تم الإعلان عنه في مكتب المجلس سألتزم ذاتيا دون أدنى تقييد بالقرار الذي تم اتخاذه، سألتزم ذاتيا بتحديد وقت التدخل لأنني أعتبر أن القرار الذي تم اتخاذه غير قانوني وليس موجودا في نظامنا الداخلي.

#### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

لا السيد عماد دعني أجيبك ثم خذ وقتك.

#### السيد عماد الدائمي

تفضل.

#### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

نحن هنا كي نحدد الأوقات، لماذا؟ لأنه حين يكون لدينا 13 سؤالا مثل اليوم لا نقدر أن يطرح نائب سؤالا طرحه على ورقة في أربعة أسطر يقدمه في ساعتين، هذا غير معقول، اعتداء عليك وعلي، ثم المجالس لا تسير إلا بالتنظيم يا أستاذ، ما معنى قانوني وغير قانوني؟

إذا كان هذا الإجراء داخلي لترتيب شأن المجلس ويكون على التساوي بين كافة السادة وليس فيه إجحاف في حق واحد على حساب واحد يصبح قانونيا، ينبغي أن ندرك أن المجالس تحكمها قوانين ترتيبية متعاقبة في مستواها، هناك الدستور والقانون وهناك إجراء داخلي يقع الاتفاق عليه داخل المجلس، وهذا الإجراء لم يسن لتحديد حرية حضرتك وإنما جاء في حالات التعب وفي حالات الكثرة وفي حالات التشويش، نرجع إلى قانون ترتيبني نحن وضعناه لأنفسنا، و حضرتك تعلم ولن أعلم أخي، وأنت تعلمني يا أستاذ، وقد تعلمت منك الكثير.

#### السيد عماد الدائمي

العفو سيدي الرئيس.

#### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

تعلمت أن المجالس التي فيها التنوع كالمجالس النيابية والمجالس البلدية وغيرها التي فيها أفكار متنوعة وفيها أطراف متنوعة تحتاج إلى ثلاثة أصول لترتب علمها: الأصل الأول الالتزام الذاتي من المشارك في المجلس، أنا مستعد لأن أتنازل عن بعض حقوق لفائدة الحق العام.

الأمر الثاني أن يكون هناك قانون محدد عند الخلاف، والأمر الثالث أن نرجع لذلك المسن الذي وضعناه في أي مجلس من المجالس ليسير شؤوننا، وهو ليس أفضل منا، لكن أعطيناها إمكانية فصل الخصومة عندما تطرأ، ولذلك أريد أن "أطيب خاطر" يا أخي وأعرفك وأعرف أنك لن "تتفعل"، لا، حاشاك، وإنما أعرف كأنك تدافع عن الغائبين بمقولة أن هذا المجلس هو مجلس سيادي لا يحدد عمله إلا بنص قانوني عالي، لا، يا سيدي هذا العمل يحدده النواب أنفسهم في شخص من انتدبوهم لذلك، وأريد أن أؤكد ل حضرتك أن مكتب المجلس كان عند اتخاذ هذا القرار عاريا عن أي حيز لزيد أو لعمر رغبة في الترتيب، وتفضل خذ حريتك يا أستاذ.

#### السيد عماد الدائمي

شكرا سيدي الرئيس،

أنت شاب وليست مسنا وثانيا قدرك عال وليست في محل الجدل معكم، فقط سيدي الرئيس أي تعديل في القواعد العامة المتفق عليها كان يجب أن يكون بتعديل النظام الداخلي وهو معطل منذ مدة لا علينا.

سيدي الرئيس،

أود أن أطرح أسئلتني سؤالا بسؤال وأستمع إلى جواب السيد الوزير وأعقب، وسألتزم ذاتيا بتحديد ذاتي للوقت حتى نريح الوقت ويكون الحوار سلسا ومفيدا، نبدأ الوقت لو سمحت، وشكرا.

#### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

## طرح السؤال الشفاهي

### من قبل السيد عماد الدائمي

#### السيد عماد الدائمي

أتقدم إلى السيد وزير أملاك الدولة بعد كل التحية والاحترام بسؤالي الأول الذي أرسلته إلى السيد الوزير السابق، يعني إلى الوزارة بتاريخ 14 سبتمبر 2018 وهو سؤال كان متعلقا بخصوص فتح باب الترشح للمحامين الراغبين في التعامل مع الإدارة العامة لتراعات الدولة.

سيدي الرئيس، نشرت وزارة أملاك الدولة بلاغا في الصفحة الرسمية للوزارة على facebook بتاريخ غرة أوت 2018 يتضمن مطالبة المحامين الراغبين في التعامل مع الإدارة العامة لنزاعات الدولة أن يتقدموا بمطالب كتابية إلى الإدارة المذكورة في أجل شهر من تاريخ نشر هذا البلاغ، تطلب منهم وتعطي العنوان في 19 شارع باريس، في أجل شهر.

يتضمن هذا البلاغ إجراء مخالفا للإجراءات القانونية المعمول بها والمنظمة بالأمر عدد 764 لسنة 2014 والمؤرخ في 24 جانفي 2014 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات تكليف المحامين بناية الهياكل العمومية لدى المحاكم والهيئات القضائية والإدارية والتعديلية والتحكيمية.

ينص هذا الأمر عدد 764 من بين الفصول العديدة الموجودة فيه على أنه تنطبق أحكام هذا الأمر عن الهياكل العمومية التالية في صورة لجوئها إلى إنابة محام أو شركة محامين من بينهم المكلف العام بنزاعات الدولة في جميع الصور التي يلجأ فيها إلى تعيين محام، هذا هو الأمر، وليس هذا الأمر فقط، حدد الموضوع سيدي الرئيس وأنتم محام وتعرفون هذا جيدا، بل هناك قرار صادر عن وزير النقل يكمل هذا الأمر.

هناك قرار صادر عن وزير المالية أولا لوجوب المرور عبر طلبات عروض وفقا لمراسلات الشروط المعدة للغرض، وهناك قرار صادر عن وزير العدل مؤرخ في 22 أفريل 2016 فيه تحديد لسقف إنابة المحامين من قبل الهياكل العمومية، وأيضا قرار صادر عن وزير العدل ووزير التجارة في أفريل 2016 متعلق بضبط أتعاب المحامين المكلفين بناية الهياكل العمومية.

إذن هناك منظومة قانونية ترتيبية تنظم كيفية تكليف محامين بناية الهياكل العمومية، تأتي وزارة أملاك الدولة في بلاغ منشور على facebook وتطلب من المحامين: أعطونا في ظرف أجل مطالب كتابية لتتولوا قضايا الدولة، وهذه العملية طبعاً عملية خاطئة تماماً قانونياً، وثانياً تعود بالوزارة وبالبلاد إلى مناخات ما قبل الثورة، حين كانت المنهجية التي كانت تستعمل قبل الثورة في توزيع الملفات حسب الولاءات والانتماءات، يعني بغض النظر عن أحكام القانون، وهذا يضرب بعرض الحائط مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المحامين ويعكس نزوة حقيقية لتطويع المؤسسات العمومية لفائدة فئات معينة.

سيدي الوزير، كنت في مؤسسة رئاسة الجمهورية، وهناك أرشيفات موجودة في مؤسسة رئاسة الجمهورية، فيها كيف كان يكلف المحامون، وفيها قائمة محامين وكل محام السقف الذي يقدم له وما هي القضايا التي تقدم له، وكل محام حسب انتمائه، فيكتب هذا يساري، وهذا توجه إسلامي، وهذا تجمعي، وهذا يمنع متحمس، يكتبون هكذا، وكل شخص ما تقدم له، ويكتب هذا يمنع وهذا يسمح له بالقضايا البسيطة، وهذا البنك القومي كذا كذا، وهذا مؤسسة كذا، مكتوبة قرار سياسي.

هل تريدون للوزارة وسامحني سيدي الوزير في كل أسئلتي أوجه سؤالاً للوزارة ولا أوجه لكم السؤال شخصياً لأنكم كنتم بعيدين عن اتخاذ هذا القرار، أنتم الآن ورثتم ملفات نود منكم بمنطقة المسؤولية بمنطق البحث عن حلول أجوبة مسؤولة ليس فيها تبرير لأشياء خاطئة، وإن كانت هناك مسألة صحيحة وقانونية قولوا لنا

هي صحيحة، ونحن مخطئون، وإن كانت هناك مسألة خاطئة صرحوا بذلك، ومن أخطأ يتحمل المسؤولية، هذا ما نطلبه منكم سيدي الوزير ولا نحملكم وزر غيركم.

قلنا بأن البلاغ أثار غضباً شديداً لدى عموم المحامين، وصدر بيان شديد اللهجة عن الهيئة الوطنية للمحامين، وتعرفون ذلك سيدي الوزير، ويقول هذا البيان بأن هذا الإجراء غير قانوني، ويطلب من رئاسة الحكومة التدخل العاجل لفرض تطبيق القانون والتقييد بأحكامه ومساءلة كل من يسعى إلى خرق القانون، أطلب منكم أن تعطونا ماذا كانت مبررات الوزارة آنذاك في اتخاذ هذا الإجراء المخالف للقانون؟ هذه النقطة الأولى وأرجو جواباً واضحاً.

النقطة الثانية: أعطنا سيدي الوزير كل المعطيات المتعلقة بعدد الملفات التي تلقتها الوزارة في الأجل الذي حدده حينما موفى أوت 2018، ماذا كانت منهجية الفرز؟

نريد منك الآن وهذا سؤال واضح وصريح ونريد جواباً: ما هي تركيبة اللجنة المكلفة بالفرز؟ ما هي تركيبها؟ ما هو عدد الملفات التي كانت الوزارة رأيت ضرورة لنياحة محامين من خارج سلك نزاعات الدولة؟ عدد الملفات المعتمز قبولها والتعاقد مع أصحابها؟ أقصد ملفات المحامين التي كنتم تقدرتون تناولها حيث كانت الوزارة تقدر أن تأخذها وتتعامل مع أصحابها، ثم بالإضافة لذلك ملفات نزاعات الدولة المعدة للإحالة على المحامين المختارين طبعاً هذا في 2018، وحدث نفس الشيء في 2016 و2017 تم تكليف محامين بقضايا نزاعات الدولة دون أن نعرف الإطار القانوني، بالتالي نود أن تعطينا الإطار والطريقة والإجراءات التي تم اتخاذها في سنة 2016 و2017 مع مدنا بإحصائيات حول عدد القضايا المحالة ونوعية الملفات.

سيدي الوزير، نعتبر وقدمنا لكم بالوضوح الكامل المستندات القانونية على أن الإجراء كان خاطئاً وغير قانوني: ما هي الإجراءات التي تنوون اتخاذها لضمان تطبيق القانون الساري وهو موجود في الأوامر والقرارات، وإلغاء الإجراء المخالف للقانون وتلبية طلب المحامين الذي يعتمد، ونحن نقدر سلك المحامين ونعتبره سلماً يقوم بدور مهم وحتى هياكل المحامين تدافع عن القانون، وبالتالي نريد أن نعرف منكم ما هي الإجراءات التي ستتخذونها في هذا المجال؟ وشكراً.

## إجابة السيد وزير أملاك الدولة

### والشؤون العقارية

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكراً معالي السيد الوزير، الكلمة لكم للرد تفضلوا.

السيد الهادي الماكني، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

شكراً سيدي الرئيس،

شكراً السيد النائب المحترم،

في مثل هذه المناسبات هو تكريس للمبدأ الدستوري وللنظام الداخلي للمجلس، وفيه ممارسة لمجلس نواب الشعب لدوره الرقابي على أعمال الحكومة، وهذا دور نتمنه ونحترمه سيدي الرئيس.

في سؤال النائب المحترم في خصوص الجانب الأول وهو البلاغ الذي صدر عن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في غرة أوت